

Distr.
GENERAL

DP/1994/54
10 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان



الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٤
تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، نيويورك
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
صندوق الأمم المتحدة للسكان

صندوق الأمم المتحدة للسكان

تقارير مراجعة الحسابات

المحتويات

الصفحة

٢	مقدمة
٢	أولا - تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بوكالات الأمم المتحدة المنفذة: موجز الملاحظات والاجراءات التصحيحية التي اتخذتها الوكالات
٣	ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي ستتناولها اللجنة الخامسة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة

مقدمة

١ - وفقا للفقرة ٥ من المقرر ٢٨/٩٣ الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته الأربعين، تود المديرية التنفيذية أن توجه انتباه المجلس التنفيذي إلى "موجز الملاحظات الهامة لمراجعي الحسابات الخارجيين للوكالات المنفذة لمشاريع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالإضافة إلى الاجراءات التصحيحية التي اتخذتها الوكالات" (انظر الفرع الأول أدناه). وكما درج عليه في السنوات السابقة، تود المديرية التنفيذية كذلك أن تفتتم هذه الفرصة لكي تحيط أعضاء المجلس علما بالاجراءات التي اتخذت والتعليقات التي أبديت استجابة لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (انظر الفرع الثاني).

أولا - تقارير مراجعة الحسابات الخاصة بوكالات الأمم المتحدة المنفذة: موجز الملاحظات والاجراءات التصحيحية التي اتخذتها الوكالات

٢ - استنادا إلى آراء مراجعي الحسابات الخارجيين بشأن الأموال التي دفعها صندوق الأمم المتحدة للسكان سلفا إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رأيا باتاً يبين أن بيانات المركز المالي للأموال، التي قدمتها الوكالات المتخصصة تعكس على نحو سليم الموقف المالي والنتائج للمشاريع الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣؛ وأن التقارير المتعلقة بمركز الأموال التي أعدتها الوكالات المتخصصة كانت وفقا للسياسات المحاسبية المعلنة، التي طبقت على أساس يتسق مع ما كان معمولا به خلال الفترة المالية السابقة؛ وأن المعاملات المالية التي تمت كانت وفقا للنظام المالي للوكالات وللقرارات ذات الصلة التي اتخذتها هيئاتها التشريعية أو مجالس إدارتها.

٣ - ويقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمراجعة البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك للجان الأمم المتحدة الاقليمية وغيرها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تنفذ مشاريع يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وإصدار آراء مراجعي الحسابات بشأنها. وبالتالي، فإن المجلس لا يصدر رأي مراجعي الحسابات بصورة مستقلة لكل منظمة من هذه المنظمات، بشأن نفقات البرامج وتكاليف دعم البرامج التي يمولها صندوق الأمم المتحدة للسكان. إلا أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لا يقوم بمراجعة البيانات المالية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ويتعين على هذه الوكالات بالتالي أن تقدم إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان الآراء التي يصدرها مراجعو حساباتها الخارجيون فيما يتعلق بالأموال التي يدفعها لها الصندوق سلفا.

٤ - ووفقا للبند ١٧-١ من النظام المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان يجري أيضا تقديم البيانات الموجزة لحالة الاعتمادات المخصصة لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة في عام ١٩٩٣ إلى دورة المجلس التنفيذي الحالية، ضمن الاستعراض المالي السنوي للصندوق (انظر الجدولين ٦ و ٧، الوثيقة DP/1994/53).

٥ - وفيما يتصل بنفقات المشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والتي يصل مجموعها إلى ٢٧,١ مليون دولار أو ١٢,٥ في المائة من مجموع نفقات البرامج، قصر مجلس مراجعي الحسابات رأيه بحيث لا يشمل هذه النفقات نظرا لعدم توفر شهادات مراجعة الحسابات في تاريخ إعداد البيانات المالية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في صورتها النهائية.

ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي

ستتناولها اللجنة الخامسة في الدورة التاسعة

والأربعين للجمعية العامة

٦ - يحتوي هذا الفرع من التقرير على تعليقات المديرية التنفيذية على التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الملحق رقم ٥ زاي - A/49/5/Add.7)، وعلى تفاصيل الخطوات المتخذة لتنفيذ تلك التوصيات. ويقدم مرفق الوثيقة A/49/5/Add.7 موجزا لاجراءات المتابعة المتخذة بشأن توصيات مجلس مراجعي الحسابات الخاصة بفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١. وقد استعرض المجلس هذه التوصيات وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٢١١.

رد الإدارة

توصيات مراجعي الحسابات

المبالغ المدفوعة سلفا للوكالات المنفذة

يجري اتخاذ تدابير لضمان أن يتم في المستقبل تسجيل جميع تقارير المدفوعات في الفترة المحاسبية التي تعود إليها تلك التقارير.

(أ) ينبغي أن تكون كل تقارير المدفوعات التي تعدها الوكالات المنفذة والتي ترد قبل إقفال الحسابات مبينة في السنة الصحيحة للحساب (الفقرة ٣٢).

يكثف صندوق الأمم المتحدة للسكان جهوده لكفالة إعادة تقارير المدفوعات إلى الصندوق دون تأخير. وبالإضافة إلى ذلك عزز الصندوق آليته الخاصة برصد النفقات وتدريب موظفي المشاريع وموظفي المكاتب الميدانية.

(ب) على صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكمل إعادة جميع تقارير المدفوعات من الوكالات المنفذة إلى الصندوق دون تأخير وأن يكفل أن تكون المبالغ المدفوعة سلفا للوكالات المنفذة وفقا لاحتياجاتها النقدية (الفقرة ٣٣).

الصناديق الاستثمارية

(ج) ينبغي في المستقبل أن تقيّد الفوائد المحققة على أموال الصناديق الاستثمارية لحساب الصندوق الاستثماري في السنة التي تحققت خلالها (الفقرة ٤٦).

إدارة البرامج والمشاريع

(د) ينبغي أن تتضمن عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، ففي المستقبل، تقييمًا كاملاً لأداء البرامج في السابق (الفقرة ٥٤).

يوافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على أن عمليات استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، في المستقبل، يلزم تعزيزها لتتضمن تقييمًا كاملاً لأداء البرامج في السابق. وتقوم حالياً فرقة عمل داخلية بإجراء استعراض وتنقيح دقيقين للمبادئ التوجيهية لاستعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات، بما فيها مسألة إجراء تقييم أكمل لأداء البرامج في السابق وأثر ذلك على أنشطة البرامج في المستقبل، وذلك في ضوء تزايد مستويات تفويض السلطات للمكاتب الميدانية، وهو الأمر الذي بدأ نفاذه اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

(هـ) فيما يخص استمرار المشاكل بالنسبة لتصميم المشاريع وصياغتها، يجب تكريس جهد أكبر للتدريب، ولا سيما لتدريب الموظفين الميدانيين (الفقرة ٧٣).

يتفق صندوق الأمم المتحدة للسكان على التوصية المتعلقة بالحاجة إلى تدريب الموظفين الميدانيين لتدارك مواطن الضعف في تصميم المشاريع، وشرع وفقاً لذلك في أنشطة تدريبية مناسبة. وقد درس الصندوق دورة المشاريع بأكملها واختصر في وثيقة واحدة، جميع سياساته وإجراءاته القائمة التي تتصل بدورة البرمجة القطرية. وتستهدف الوثيقة توفير التوجيه فيما يخص التطبيق الصحيح للمبادئ التوجيهية القائمة.

يوافق الصندوق على أنه يلزم تطبيق إجراءات تقييم المشاريع على نحو أكثر قوة على جميع المستويات. وكجزء من الاستعراض الشامل لدورة البرمجة المشار إليها في الفقرة السابقة، يعمل الصندوق حالياً على تبسيط وتعزيز الإجراءات المتعلقة بتقييم المشاريع ولمسايمة تزايد تفويض السلطات إلى المكاتب الميدانية، وضع الصندوق عدداً من المتطلبات الجديدة، بما في ذلك إنشاء لجنة لتقييم المشاريع على المستوى الميداني، ستعمل في الميدان بنفس الأسلوب الذي تعمل به لجنة استعراض المشاريع في المقر، أي ستقوم باستعراض مقترحات المشاريع وتقييمها وتقديم التوصيات بشأن الموافقة عليها.

يقوم الصندوق بوضع مبادئ توجيهية لتقييم قدرات المؤسسات الوطنية على تنفيذ المشاريع التي يدعمها. واستجابة لوجهات النظر التي أعرب عنها في الدورة السنوية الأولى للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان في حزيران/يونيه ١٩٩٤، ذكرت المديرية التنفيذية أن الصندوق سيضطلع في عام ١٩٩٦ بتقييم لتجربته مع الوكالات المنفذة.

يعكف صندوق الأمم المتحدة للسكان حالياً على إعداد مبادئ توجيهية قطاعية للبرامج ستشترط أن تتضمن وثائق المشاريع بياناً بالمتطلبات التي يتوقع من الوكالات المنفذة أن تفي بها وخطوة عمل تكفل رصد كل عنصر من عناصر المشروع على أساس شهري.

قام الصندوق بصياغة مبادئ توجيهية لمعالجة هذه المسألة.

(و) ينبغي تطبيق إجراءات تقييم المشاريع على نحو أكثر قوة على جميع المستويات (الفقرة ٧٣).

(ز) ينبغي لدى تخطيط المشاريع إيلاء مزيد من الاهتمام لتقييم قدرات الوكالات المنفذة (الفقرة ٧٧).

(ح) ينبغي أن تتضمن وثائق المشاريع بياناً بالمتطلبات التي يتوقع من الوكالات المنفذة أن تفي بها وينبغي أن يقوم الصندوق برصد الأداء بالقياس إلى هذه البيانات (الفقرة ٨٠).

المشتريات من السلع والخدمات

(ط) ينبغي استعراض سياسة توفير منتجات ذات علامات تجارية مسجلة عند طلبها في ضوء الوفورات الكبيرة التي يمكن تحقيقها من الاستعاضة عنها بمنتجات عامة مكافئة لها (الفقرة ٩٢).

(ي) ينبغي أن يستفيد الصندوق بصورة كاملة من الفوائد التي يحققها نشاط منسق للمشتريات (الفقرة ٩٤).

يعمل الصندوق بصورة وثيقة مع الوكالات المتعاونة من أجل تنسيق المشتريات من وسائل منع الحمل. ونتيجة لذلك تكونت لديه خبرة معتبرة في مشتريات وسائل منع الحمل على أساس تنافسي وهو الآن أحد أكبر المشتريين لوسائل منع الحمل على الصعيد العالمي. وسيواصل الصندوق جهوده لتحقيق أقصى فائدة من المشتريات المنسقة لوسائل منع الحمل، بما في ذلك جهوده الرامية إلى تعزيز قدرة الصندوق في هذا الصدد.

تكنولوجيا المعلومات الإدارية

(ك) ينبغي أن تخضع تكنولوجيا المعلومات في المستقبل بأسرها لتحليل التكلفة - الفائدة (الفقرة ١٠٩).

سيقوم الصندوق، حيثما كان ذلك مناسباً وعملياً، بإجراء عمليات تحليل التكلفة - الفائدة، قدر الإمكان، قبل البدء في مشاريع التشغيل الآلي للمكاتب.

الخاتمة

٧ - إن المديرية التنفيذية واثقة من أن الإيضاحات الواردة أعلاه قد عالجت على نحو واف المسائل محل الاهتمام البالغ التي أثارها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان.
